



المؤشر الأردني لثقة المستثمر

تحديث شهر كانون الأول 2019

شهد **المؤشر الأردني لثقة المستثمر** الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني ارتفاعاً في شهر كانون الأول 2019 ليصل إلى مستوى 121.2 نقطة مقارنة مع 114.4 نقطة لشهر تشرين الثاني 2019، حيث ارتفع بمقدار 6.79 نقطة.

وبالنسبة إلى المؤشرات الفرعية؛ ارتفع **مؤشر الثقة في النشاط الاقتصادي** بمقدار 18.27 نقطة ليصل إلى 123.9 نقطة، حيث ارتفع عدد رخص الأبنية السكنية الممنوحة من 1,598 في تشرين الثاني 2019 ليصل إلى 2,085 في كانون الأول 2019، وارتفعت إيرادات ضريبة بيع العقار لتصل إلى 11.30 مليون دينار في كانون الأول 2019، بعد أن بلغت 5.60 مليون دينار في تشرين الثاني 2019. كما انخفض رأس مال الشركات المسجلة في شهر كانون الأول ليصل إلى 9.20 مليون دينار، بعد أن كانت قيمته 20.50 مليون دينار في شهر تشرين الثاني 2019. وانخفض الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بمقدار 0.84 ليصل إلى 79.25 نقطة.

كما وانخفض **مؤشر الثقة في النظام النقدي** بمقدار 16.21 نقطة ليصل إلى 130.1 نقطة، وهي أعلى قيمة بين المؤشرات الفرعية لشهر كانون الأول 2019، حيث ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة مقدار 62.2 مليون دينار لتصل القيمة إلى 157.7 مليون دينار في شهر كانون الأول 2019. وارتفع احتياطي العملات الأجنبية للبنك المركزي لشهر كانون الأول 2019 بمقدار 400.6 مليون دينار لتصل إلى 12.1 مليار دينار في هذا الشهر. وبقي الفارق في سعر الفائدة بين الدينار والدولار ثابتاً عند 2.45% منذ شهر تشرين الثاني 2019.

وشهد **مؤشر الثقة في النظام المالي** ارتفاعاً بمقدار 6.81 نقطة ليصل إلى 106.8 نقطة في كانون الأول 2019، حيث ارتفع مؤشر البورصة بمقدار 34.26 نقطة ليصل إلى 3,513.76 نقطة في كانون الأول 2019. وارتفع معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 0.4%. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نسبة قيمة الأسهم المشتراة في بورصة عمان من قبل المستثمرين الأجانب إلى الأسهم المباعة انخفاضاً لتصل إلى 91%.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر الأردني لثقة المستثمر هو مؤشر شهري يعمل على قياس الثقة بالاقتصاد الوطني ويستخدم المعدل المرجح لثلاثة مؤشرات فرعية وهي: (1) الثقة في النشاط الاقتصادي. (2) الثقة في النظام النقدي. (3) الثقة في النظام المالي. أعطيت كل من هذه المؤشرات قيمة ما بين 100 و200، حيث تشير قيمة 100 إلى أدنى مستوى وصلت إليها الثقة منذ أربع سنوات، بينما تشير قيمة 200 إلى أعلى مستوى وصلت إليها الثقة منذ أربع سنوات.

المؤشر الأردني لثقة المستثمر هو مؤشر شهري يصدر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني والذي يهدف إلى قياس ثقة المستثمرين العاملين من ثلاثة جوانب: الثقة في النظام النقدي، الثقة في النشاط الاقتصادي الحقيقي، والثقة في النظام المالي.

يهدف المؤشر إلى قياس الأثر على ثقة المستثمرين الناتج عن التغيير في السياسات الاقتصادية والتطورات الإقليمية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف المؤشر إلى تسريع الاستجابة للمستثمرين العاملين في الأردن وتحسين عملية اتخاذ القرارات سواءً كانت على صعيد التغيير في السياسات الاقتصادية في القطاع العام أو القرارات الاستثمارية في القطاع الخاص.

يعكس إصدار هذا المؤشر الجهد المتواصل لمنتدى الاستراتيجيات الأردني لزيادة مستوى الاستثمار في المملكة وتطوير بيئة الأعمال بهدف تحسين مستوى المعيشي للمواطن الأردني.



التغيرات في المؤشر الأردني لثقة المستثمر والمؤشرات الفرعية: من تشرين الأول 2019 وحتى كانون الأول 2019

كانون الأول 2019	تشرين الثاني 2019	تشرين الأول 2019	قيمة المؤشر
121.2	114.4	139.9	المؤشر الأردني لثقة المستثمر
123.9	105.6	119.0	النشاط الاقتصادي
130.1	146.3	157.0	النظام النقدي
106.8	100.0	164.7	النظام المالي

المؤشر الأردني لثقة المستثمر ومؤشراته الفرعية منذ كانون الثاني 2017

